

كلمة المدير الإداري لمعهد البحوث الصناعية
الأستاذ سليم كفوري في ورشة عمل
نقابة وسطاء النقل البري، البحري والجوي في لبنان
الثلاثاء ١٦/١٢/٢٠١٤

لما كان الإقتصاد اللبناني يعتمد أسس ومبادئ الإقتصاد الحر، وكان لبنان يستورد غالبية المواد والسلع والمنتجات التي يستهلكها، والتي تفوق ٩٠ بالمئة من إحتياجاته دون التأكد من مطابقة هذه السلع والمنتجات مع مواصفات معينة ذات متطلبات تقنية خاصة وواضحة لضبط نوعية ومستوى جودة هذه المستوردات.

تجاه هذا الواقع لجأت الدولة اللبنانية إلى عدّة تدابير وقائية من بينها إعطاء صفة الإلزام للمواصفات الخاصة ببعض السلع التي لها علاقة بالسلامة العامة والصحة والبيئة. كُلف معهد البحوث الصناعية بتطبيق البعض منها وللبعض الآخر كُلفت إدارات ووزارات أخرى كالصحة، والإقتصاد والزراعة وغيرها بحسب نوع السلع تطبقها.

بما يتعلق بمعهد البحوث الصناعية، أضيف خلال عام ٢٠١٤ فقط حوالي عشرة مراسيم لمواصفات إلزامية تتعلق بعدّة منتجات في قطاعات مختلفة أنيط بالمعهد مهمّة تطبيقها والتحقّق من مطابقة المنتجات لأحكامها ممّا زاد عمل المعهد في هذا الإطار عن السنين المنصرمة ملخصين آلية عمل المعهد لجهة تطبيق المواصفات اللبنانية الإلزامية كالتالي:

وضع المعهد على الفور وتزامناً مع صدور هذه المواصفات الإلزامية آلية تطبيق نوقشت معمّاقاً مع النقابات المعنية وبالتنسيق مع إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة ارتكزت على التوفيق فيما بين حماية المستهلك والحرص على السلامة العامة واحترام الأسس العلمية من جهة وتسهيل التبادل التجاري من جهة أخرى.

أخذين بعين الإعتبار ضرورة حماية كلّ من المستهلك والصناعي والتاجر والبيئة في آن معاً. لذا، فقد تضمنت هذه الآلية عدّة خيارات معتمدة دولياً، أمّا تفاصيلها فهي:

١. بالنسبة للمواصفات العامودية

– آلية تقييم المطابقة في بلد المنشأ أي قبل الشحن Preshipment verification وهي آلية اختيارية لمن يريد، إذ اعتمد المعهد بعض الشركات العالمية المعروفة في هذا المجال والمنتشرة في كافة أنحاء العالم لتقييم المطابقة وفقاً للمواصفات اللبنانية، بحيث تتم عملية مطابقة المنتجات في بلد المنشأ قبل الشحن من قبل هذه الشركات مما يمكّن أصحاب العلاقة من تلافي مخاطر عدم المطابقة عند وصول هذه المنتجات ومن الحصول على شهادة المطابقة حتى قبل وصول البضاعة إلى لبنان دون دفع أي بدلات

أنتعاب إضافية عند وصول البضائع إلى لبنان بحيث أنه تم معالجة ١٩٢٢ ملف جمركي ضمن هذه الآلية خلال عام ٢٠١٣.

– آلية الكشف والفحص عند وصول البضائع إلى المعابر الحدودية:
إن المعهد وبالإشتراك مع مديرية الجمارك العامة عمل جاهداً لفتح المجال أمام المستوردين لإعتماد أحد الخيارات:

خيار التعهد وتقييم المطابقة في مخازن المستوردين

• إن أصحاب العلاقة الذين يريدون إدخال بضائعهم فوراً إلى مخازنهم دون انتظار الوقت اللازم لإنجاز عملية تقييم المطابقة والتي هي بحت تقنية (دراسة، كشف، فحص ... الخ) يمكنهم اعتماد هذا الخيار شرط تقديم التعهد بعدم التصرف بهذه البضاعة ووضعها في السوق المحلي قبل إنجاز عملية تقييم المطابقة وإصدار التقارير اللازمة وعندها تدخل البضاعة فوراً إلى المخازن وتطبق آلية تقييم المطابقة بعد وصول البضاعة إلى المخازن وفعلاً تم معالجة ١٣،٧٣٨ ملف جمركي ضمن هذه الآلية خلال عام ٢٠١٣.

خيار تقييم المطابقة في حرم المعابر الحدودية

• أما في حال اختاروا أصحاب العلاقة آلية تقييم المطابقة لبضاعتهم ضمن حرم المعابر الحدودية فإن المعهد يلتزم بإنجاز العمل الخاص بتقييم المطابقة خلال فترة لا تتعدى الخمسة أيام عمل من تاريخ إستلامه العينات في حرم المعهد وهذه الفترة معمول بها ومعتمدة منذ بدء التطبيق.

وبالفعل فإن عدد الملفات التي يتم الكشف عليها في حرم المعابر الحدودية منخفض نسبة لباقي الخيارات إذ أنه تمت معالجة ٥،٧٢٠ ملف جمركي خلال عام ٢٠١٣ ضمن هذه الآلية.
بالإضافة إلى ذلك فإن المعهد يعتمد إدارة المخاطر في عمله منذ إنشائه وقد أدخل على ذلك آلية متطورة عرفت بالـ Type Approval اعتمدت في معالجة الملفات الجمركية إذ أن الصنف الذي سبق فحصه لا يفحص ثانية لفترة أقله سنة بحسب نوعية البضاعة.

٢. أما بالنسبة للمواصفات الأفقية

فإن تقييم المطابقة يتم عبر دراسة الملف من الناحية التقنية دون الحاجة إلى الكشف والفحص في غالب الأحيان وهذا كان مصير ٨،٩٨٣ ملف جمركي خلال عام ٢٠١٣.

٣. الإحصاءات لعام ٢٠١١

خلاصة الموضوع، نعرض لكم الإحصاءات بالأرقام للملفات الجمركية التي تمت معالجتها في المعهد خلال عام ٢٠١٣ ونلخصها بالتالي:

- العدد الإجمالي للملفات الجمركية التي سجلت في المعهد: ٤٠،٩٦٢
– عدد الملفات الجمركية الغير خاضعة للمراسيم الإلزامية: ١٠،٥٩٩

علماً بأن هذه الملفات يتم تسجيلها في المعهد ودراستها وإصدار إفادة عن المعهد بعدم خضوعها للمراسيم الإلزامية دون استيفاء أي كلفة من قبل المعهد على هذا العمل.

– عدد الملفات الجمركية التي عولجت ضمن آلية تقييم المطابقة في بلد المنشأ أي قبل الشحن من قبل شركات عالمية (Preshipment Verification) ١،٩٢٢

– عدد الملفات الجمركية التي عولجت ضمن آلية التعهد أي بإدخال البضاعة فوراً إلى المخازن مقابل تعهد بعدم التصرف وإنجاز آلية تقييم المطابقة لاحقاً ١٣،٧٣٨

– عدد الملفات الجمركية الخاضعة للمواصفات الأفقية والتي تتم عملية تقييم المطابقة لها عبر دراسة الملف التقني فقط دون الحاجة إلى الكشف والفحص ٨،٩٨٣

– تبقى الملفات الجمركية التي عولجت ضمن آلية تقييم المطابقة للبضاعة الموجودة في حرم المعابر الحدودية هي ٥،٧٢٠

٤. الخلاصة:

إن هذه الأرقام تثبت بأن الآلية المتبعة من قبل المعهد بكافة خياراتها فتحت المجال للراغبين من المستوردين بإدخال بضائعهم فوراً إلى مخازنهم عبر اعتماد أحد الخيارات المطروحة وهو الشيء الذي قلص عدد الملفات الجمركية التي عولجت ضمن حرم المعابر الحدودية إذ أن هذا العدد ليس بذات أهمية لخلق مشكلة ما على المعابر الحدودية

يبقى أيضاً آلية الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة هي الأساس بالنسبة للدول التي يوجد بينها وبين لبنان إتفاقية إعتراف متبادل بشهادات المطابقة بحيث تتم عملية تقييم المطابقة في هذه الدول من قبل الهيئات الوطنية المعنية والمعتمدة في هذه الدول وفق الآلية المحددة في كل إتفاقية.

وفي الختام نشير إلى أن معهد البحوث الصناعية هو من الأوائل الذي طوّر برنامج معلوماتية خاص على الإنترنت بحيث وضع المعهد كافة المعلومات الخاصة بالملفات الجمركية على صفحة الإنترنت ممّا يمكّن كلّ مستورد متابعة تقدم سير العمل في ملفه مقابل إعطائه رقم سرّي لكلّ ملف عند التسجيل في المعهد وإنّ العمل جارٍ بالتنسيق مع إدارة الجمارك لتطوير هذا البرنامج وإختصار عدّة مراحل من العمل ممّا يسرّع ويسهّل هذه الإجراءات.

كما نوّكد مجدّداً استعدادنا بالإلتزام بالتواصل مع مختلف المعنيين لحل أية مشكلة أو حتى تفصيل لتسهيل التبادل التجاري وبالطرق العلمية والتقنية.

وشكراً